



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان السودان
SUDAN STATEMENT

أمام

اللجنة السادسة الدورة (٧٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة

البثك (٨٥)

اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وتعزيز دور المنظمة

Special Committee on the Charter of the United Nations and
on the Strengthening of the Role of the Organization

السيد الوزير المفوض

الدكتور / الصادق علي سيد أحمد

Minster plenipotentiary

Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : أكتوبر ٢٠١٨م

New York – October. 2018

"الرجاء المراجعة عند الإلقاء"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

ينضم السودان إلى البيان الذي أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن مجموعة دول حركة عدم الإنحياز، والوفد الغابوني إنابة عن المجموعة الأفريقية. ونود أن نشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، فضلاً عن أعضاء المكتب، على التقرير الشامل المقدم عن أعمال اللجنة الخاصة خلال (A/ 73/33). يُولى وفدى أهمية كبرى لعمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، ويُؤكد السودان على أهمية أن تلعب اللجنة دوراً مفتاحياً في مُجمل عملية إصلاح الأمم المتحدة حسب الولاية المنصوص عليها في القرار ٣٤٩٩ للعام ١٩٧٥.

السيد الرئيس،،،

إنّ الجمعية العامة جديرةً بأن يجد دورها في صناعة السياسات وتحديد المفاهيم ووضع المعايير، بما في ذلك دورها في المسائل المتصلة بالسلم والأمن والدوليين، إذ تجعلها طبيعتها الحكومية والديمقراطية أكثر تأهيلاً وتوازناً في التعاطى مع أجندة المنظمة الدولية.

لقد رسم ميثاق الأمم المتحدة مسؤوليات محددة وواضحة للأجهزة الرئيسية بالمنظمة الدولية، غير أنّ التجربة والممارسة العملية قد كشفت عن تغوّل وتعدي مجلس الأمن على وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي من خلال تناوله لمسائل تقع في صميم ونطاق إختصاص هذين الجهازين، مما يتطلب إعادة الأمور إلى نصابها وضمان التوازن في الولاية بين الجمعية العامة، الجهاز الأوسع تمثيلاً، والمجلس والإقتصادي والإجتماعي من ناحية، ومجلس الأمن من ناحية أخرى.

السيد الرئيس،،،

يؤكد وفد بلادي من جديد أن إصلاح المنظمة ينبغي أن يتم وفقا للمبادئ والإجراءات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وأن يحافظ على الإطار القانوني لهذا الصك الدستوري. ولهذا الغرض، يمكن للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أن تسهم في دراسة المسائل القانونية في هذه العملية. وفي هذا الصدد، تلاحظ أن من المهم أن تواصل اللجنة الخاصة دراسة الطبيعة القانونية لتنفيذ الفصل الرابع من الميثاق، ولا سيما المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ التي تتناول مهام وسلطات الجمعية العامة.

السيد الرئيس،،،

نشير الى الجدل الدائر عن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات على الدول وتأثير هذه الجزاءات سلباً في بلوغ الأهداف التي رسمها الميثاق ، وفي صون الامن والسلم الدوليين ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. ونشير كذلك إلى الجهود المبذولة لاصلاح نظام الجزاءات في الأمم المتحدة . أن استخدام مجلس الأمن الجزاءات والعقوبات يثير أسئلة أخلاقية أساسية عما إذا كانت المعاناة التي تلحق بالمجموعات الضعيفة في البلد المستهدف هي وسائل مشروعة لممارسة ضغوط سياسية؟ وهل هدف تلك الجزاءات هي معاقبة السكان أو الانتقام منهم؟.

ينبغي في رأينا أن تتجنب نظم الجزاءات والعقوبات العواقب غير المقصودة في الدولة المستهدفة أو الدول الثالثة التي قد تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. لذلك ينبغي تحديد أهداف نظم الجزاءات تحديدا واضحا، استنادا إلى أسس قانونية قابلة للتنفيذ، وينبغي أن يكون فرضها بإطارا زمني محدد لا تتجاوزه. وينبغي رفعها حالما تتحقق الأهداف التي من اجلها فرضت. وينبغي أن تكون الشروط التي تطلب من الدولة أو الطرف الذي تفرض عليه الجزاءات محددة بوضوح وأن تخضع لرصد آثارها واستعراضها الدوري.

السيد الرئيس ،،،

يدعم وفد بلادي الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ويدعو إلى تعزيز قدرات محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، واذ نشير الى الفقرة ١ من المادة ٣٣ من الميثاق التي تنص على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن تلتمس حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، نؤكد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينفذ بالكامل الأحكام ذات الصلة من الفصل السادس، ولا سيما الفقرة ٢ من المادة ٣٣، ويتجنب اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كإطار عام لمعالجة النزاعات التي لا تمثل بالضرورة تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ويذكر السودان بإعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والذي أقرته الجمعية العامة في العام ١٩٨٢ كإطار شامل لموضوع التسوية.

ومن هنا نؤكد على أهمية مبادرة حركة دول عدم الانحياز والتي تؤكد على أهمية ان تكون وسائل فض النزاعات بالطرق السلمية بنداً أساسياً وراتباً للنقاش حوله سنوياً . وتؤكد المبادرة كذلك على أهمية جمع وتصنيف ممارسات الدول في شأن وسائل فض النزاعات بالطرق السلمية تأكيداً على أهمية انفاذ الباب السادس من ميثاق الامم المتحدة قبل اللجوء للباب السابع . ويشيد السودان كذلك بالمبادرات الإقليمية في ميدان التسوية السلمية للمنازعات وبخاصة تجربة الإتحاد الأفريقي التي تشهد تطوراً مستمراً وتحقق تقدماً و نتائج مبشرة بهدف إنتاج حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية في إطار البيت الأفريقي، مما يتطلب من الأمم المتحدة تشجيع الآليات الإقليمية للعب دور فاعل في تحقيق السلم والأمن إنطلاقاً من منطوق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والذي أفرد دوراً رئيسياً ومفتاحياً للمنظمات الإقليمية للمساهمة في الأمن

والسلم والإستقرار الإقليمي، وفي هذا السياق يشجّع السودان إستمرار اللجنة في التداول حول المقترح الذي تقدّمت به غانا بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونتمنى ان نرى فيه خطوات عملية.

السيد الرئيس،،،

يؤكد وفدي على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، ولقد كان اجتماع لجنة الميثاق هذا العام في فبراير الماض ناجحا من حيث وضع الصيغة النهائية لاقتراح حركة عدم الانحياز المعنون "تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتأثيرها على صون السلم". وقد خرج بتوصيات ممتازة للجمعية العامة نتمنى ان ترى النور.

ويؤكد السودان أن المناقشة المواضيعية السنوية ستسهم حتماً في زيادة كفاءة وفعالية استخدام هذه الوسائل السلمية وستعزز ثقافة السلام بين الدول الأعضاء.

ويبقى التحدي قائماً في أهمية وضرورة تنشيط أعمال اللجنة وزيادة فاعليتها وتطوير وتقوية أساليبها على نحو يمكنها من لعب دورٍ رئيسي تجاه القضايا المناطة بها. ويدعو السودان إلى الحرص على الإنخراط البناء والهادف في أعمال ومداوات اللجنة والدفع إلى الأمام بالمقترحات المطروحة والتوصل إلى توصيات مفيدة ومثمرة تسهم إيجاباً في الوفاء بمهام وولاية اللجنة من أجل تعزيز وتطوير دور الأمم المتحدة وتمكينها من تحقيق أهدافها النبيلة التي نص عليها الميثاق.

وتشكراً السيد الرئيس،،،